خلال استقباله وفد الحكومة المحلية بالمحافظة

وزير التخطيط:عدم قدرة وزارة النفط على رفع الإنتاج تسبب بحرمان بابل من الموازنة التكميلية

□ الحلة / اقبال محمد

عزا وزير التخطيط علي يوسف الشكري عدم تخصيص موازنة تكميلية لمحافظة بابل الى انخفاض اسعار النفط فضلاً عن غياب قدرة الوزارة على رفع سقف الانتاج. جاء هذا خلال استقباله وفد محافظة بابل .

وقال الشكري في بيان صحفي نشرته محافظة بابل وتلقت المدى نسخة منه ان الموازنة التكميلية كانت بحدود ١٦ تريليون دينار لكن بعد عدم قدرة وزارة النفط من الوصول بالإنتاج الى مليونين وستمئة الف برميل يوميا وهبوط أسعار النفط عالميا أدى إلى انخفاض الموازنة التكميلية الى ٨ تريليونات دينار في الاشهر الاولى من هذا العام لافتاً الى ان الاموال المستحصلة قد خصصت لمشاريع وزارة الدفاع والداخلية والثقافة.

من جانبه دعا رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان الى تفعيل مشروع البترودولار الوطني موضحاً ان اهمال هذا المشروع يخلق فوارق كبيرة بين المحافظات المنتجة للبترول والمحافظات غير المنتجة وعليه يجب تعويض المحافظات غير المنتجة بالاضافة الى تفعيل دور السياحة في المحافظة لزيادة الواردات ولتقديم الخدمات.

واشار عضو مجلس النواب حسون الفتلاوي الى ان المباحثات تركزت حول المشاريع الاستراتيجية التي تصب في خدمة المحافظة كمشروع مجاري الحلة الكبير والطريق الحولي فضلاً عن استكمال طريق حلة – كيش السريع.

من جهته اوضح محافظ بابل محمد المسعودي ان الزيارة تأتي في اطار تأتي في اطار مناقشة مشاريع المحافظة وكذلك مشاريع الوزارات المتلكئة التي يجب ان تحول للمحافظات مضيفاً ان المحافظة لم تمنح حق المحافظة بالكامل. في غضون شكلت محافظة بابل هيئة عليا للتخطيط الإستراتيجي والتي تتبنى وضع المشاريع الإستراتيجية والتخطيط لها وفق احدث السبل العلمية والهندسية في المحافظة.

واعلن عن تأسيس الهيئة في اجتماع ضم محافظ بابل محمد المسعودي و رئيس هيئة الاستثمار فضلاً عن مدراء الدوائر في المحافظة.

وقال المسعودي خلال الاجتماع الذي حضرته المدى إن الاستثمار في المحافظة معطل بسبب الروتين القاتل في الدوائر التي ينبغي التعامل معها لانجاز معاملة المستثمر الا انها تلاقي معوقات كثيرة من ناحية تخصيص الارض وموافقات الدوائر ذات العلاقة. وأضاف المسعودي بان المشاريع الاستثمارية تعاني من مشاكل وهناك معوقات اولها الروتين في الدوائر بالإضافة الى ضعف التشريعات كذلك تخوف بعض مدراء الدوائر في المحافظة من انجاز المعاملات لإجراءات النزاهة وهذا يؤدي الى عزوف المستثمرين عن العمل في المحافظة وأكد المسعودي على ضرورة الاستثمار في مختلف المجالات لافتا إلى التخطيط المسبق الذي يجب ان تتميز به دوائر الدولة لاستحداث فرص استثمارية مفيدة وجيدة.

إلى ذلك أشار رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة علاء حربة إلى ضرورة التعاون الوثيق بين دوائر الدولة لإنجاح كافة الفرص الاستثمارية من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين.

وفي سياق متصل اجتمع محافظ بابل بمدراء الدوائر لمناقشة آلية توزيع قطع أراضي او بناء مجمعات سكنية لموظفي الدوائر في المحافظة.

وشدد المسعودي خلال الاجتماع على ضرورة استملاك الأراضي من قبل الدوائر لتوزيعها على الموظفين او بناء مجمعات سكنية أفقية او عمودية لهم مع مراعاة بان تكون وفق احدث طراز في البناء لافتا الى ضرورة التنسيق بين الدوائر لاستملاك الأراضي وكذلك العدالة في التوزيع مشيرا ان المحافظة تعاني من نقص واضح في الاراضي المخصصة للبناء

هذا وقد تم تشكيل لجنة مؤلفة من هيئة الاستثمار ودائرة التخطيط العمراني والزراعة والبلدية لوضع آلية وتحديد أماكن لاستملاك وتجتمع اللجنة في وقت لاحق لمناقشة ما توصلت اليه.

إعفاء الأجهزة والمعدات الايطالية من الضرائب

□ بغداد /المدى

أعلن العراق عن سعيه لشمول الأجهزة والمعدات ذات المنشأ الايطالي بالإعفاءات الضريبية.وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي ان مجلس الوزراء قرر بجلسته الاعتيادية الثانية والثلاثين مخاطبة مجلس النواب من اجل شمول الاجهزة والمعدات ذات المنشأ الايطالي بالاعفاءات الضريبية والرسوم المكافئة الواردة في الاتفاقية التنفيذية تحت اطار معاهدة الصداقة بين البلدين لعام ٢٠٠٧، والنظر في تشريع اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي الموقعة بين الحكومتين العراقية والولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ مع عدم منح حصانات للخبراء الالمان العاملين على تنفيذ المنحة الالمانية ".

واضاف:"تم اقرار توصيات لجنة مراجعة مشروع قانون هيئة المستشارين وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٩) لسنة ٢٠١١ بالاستعاضة عن تشريع القانون بقرار يصدر من مجلس الوزراء تشكل بموجبه الهيئة المذكورة آنفاً ويخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات الادارية والمالية لرئيس الهيئة التي تؤمن قيامه بالمهمات الموكلة اليه وتصدر بأمر ديواني من مكتب رئيس الوزراء ".

٢٠ مليون دينار سلف للمواطنين

□ بغداد /المدى

قال مدير مصرف الرشيد كاظم ناشور أن المصرف سيمنح المواطنين سلفا تصل إلى (٢٠) مليون دينار عراقي لشراء سيارات بمختلف أنواعها.

وقال ناشور بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن مصرف الرشيد سيقدم مبالغ لثلاث فئات مشمولة بمبالغ السيارات، وهي موظفو الوزارات ودوائر الدولة لشراء سيارة والتسديد بالإقساط، والفئة الثانية تشمل مجالس المحافظات كافة التي يمكنها ترشيح مواطنين من سكنة المحافظة وتكفلهم، أما الفئة الثالثة هي المواطنون الذين لا يملكون وظيفة وغير تابعين لوزارة أو دائرة وغير مرشحين من مجلس المحافظة.

وأضاف: المواطن غير الموظف ما عليه إلا جلب كفيل لديه راتب حكومي، على أن يكون راتبه الشهري بقدر القسط الشهري الذي يبلغ (٣٠٠) ألف دينار عراقي وفي حالة لم يسلم المواطن الاقساط سيخصم من راتب الكفيل.

وأوضح: أن دفع الإقساط سيكون على مدى (٣-٤) سنوات وحسب نوع السيارة والفائدة تكون بحدود الـ(٦٪)، وتابع، أن مصرف الرشيد هو الوحيد في العراق الذي يقدم سلفا لشراء السيارات.

صناعي يدعو إلى الاستفادة من الخبرة الأجنبية في الاستثمار

□ بغداد /وكالات

قال رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري ان العراق بحاجة لتطوير قطاعاته المختلفة والمتعددة عن طريق خبرة المستثمر الاجنبي.

واوضح الشمري في تصريحات صحفية ان الخطوات الاولى يجب ان تكون في قطاع الاسكان وبعدها الطرق وقطاع النقل وهذه القطاعات المهمة يجب ان تمنح لشركات عالمية لها خبرة كبيرة في تطوير هذا المجال". واشار الى ان "بقية القطاعات الاخرى يجب ان تكون بالمشاركة المحلية حصرا، فعلى سبيل المثال قطاع الصناعة يجب ان يكون تنميته وتطويره بيد الشركات والاختصاصات المحلية حصرا، لان العراقيين أصحاب خبرة وكفاءة في مجال الصناعة".

وبين الشمري ان "هذه الامور اذا حصلت ستكون هناك ثقافة اقتصادية عالية سيكون هناك رؤوس اموال كبيرة اما قطاع الاسكان فانه لايمكن للاقتصاد العراقي النهوض به، باعتبار ان هناك الكثير من الشركات المحلية التزمت موضوع الاسكان ولكن نسبة انجازها كان خجولا، لا يتناسب مع حجم الاموال الممنوحة لها.

اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتحسين إدارة المياه

□ بغداد /المدى

وقعت الحكومة اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي نصت على تحسين قدرات العراق على إدارة المياه وحضر مراسيم توقيع الاتفاقية وزير التخطيط علي يوسف شكري، ويانا هايباشكوفا سفيرة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى العراق.

وقال بيان صادر عن الوزارة اطلعت عليه المدى ان وزير التخطيط اكد في كلمة ان هذا البرنامج يهدف إلى دعم السلطات العراقية المختصة بإدارة المياه لتصبح أكثر فعالية، ورفع مستوى الخدمات العامة للمياه. وهو يركز بشكل خاص على دعم الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية ومراقبة نوعية المياه والتوعية حول المياه.

واضاف ان البرنامج يتضمن تدريب أكثر من ١٠٠ موظف حكومي على المنهجيات والتقنيات الحديثة لإدارة المياه. وسيتم تزويد العراق بأحدث المعدات وتشغيلها وذلك لاختبار نوعية المياه في المراكز الحضرية من ١٠ محافظات على الأقل. فضلاً عن مسح لتحديد موقع تشكيل طبقات المياه الجوفية في العراق وكذلك لتقديم توصية للحصول على أفضل استخدام لهذه الموارد. وأخيرا، فانه سيتم انشاء ١٨ وحدة للتوعية العامة في جميع أنحاء العراق.

وتابع شكري ان هذا الاتفاق يمثل مرحلة جديدة في التعاون في مجال التنمية بين العراق والاتحاد الأوروبي، مبينا ان البرنامج يعد الاول بين الاتحاد الأوروبي والعراق والذي تقدم فيه الحكومة العراقية مساهمة مالية وهو ما يعكس رؤية مشتركة للأولويات وتعميق الشراكة مع العراق. و اعربت سفيرة الاتحاد الاوربي هايباشكوفا عن سعادتها بتوقيع هذه الاتفاقية،موضحة ان علاقة العراق بالاتحاد الاوربي تعد متميزة وهذا التميز دفع الاتحاد الى التفكير بافتتاح سفارة رسمية له في بغداد

واشارت الى ان مشروع الاتفاقية يستهدف جميع السكان اذ لا يمكن القبول بإهدار المياه ويجب توعية الجمهور حول الاستخدام الأفضل لهذا المصدر الثمين... مضيفة إن هذا البرنامج سوف يقدم خدمات لـ ٤ ملايين عراقي واللذين سوف يستفيدون من وجود الية مراقبة متطورة لنوعية المياه.وبينت هيباشكوفا ان الادارات الحكومية العراقية تتولى المسؤولية الكاملة على البرنامج وفقا لروح الشراكة والاستدامة. وقد تم اختيار المناطق بموجب هذا الاتفاق الناتج عن مناقشات مستفيضة عقدت مع الحكومة العراقية وفقا للأولويات التي طرحتها الحكومة وشركاؤها الدوليون.

وذكر بيان الوزارة ان مشروع الاتفاقية يركز على ثلاثة محاور اساسية هي تعزيز القدرات المتكاملة لإدارة موارد المياه الجوفية، حيث سيمول الاتحاد الأوروبي حوالي ٧ مليارات دينار عراقي (٥ ملايين يورو) ويقابله نفس المبلغ من الحكومة العراق – لإجراء مسح شامل عن موارد المياه الجوفية واستخدام هذه المعرفة لأغراض التخطيط ونشرها عبر الأوساط الأكاديمية. اما المحور الثاني فيتضمن وضع نظام لرصد إمدادات المياه بكلفة ١٠ مليارات دينار عراقي(٧ ملايين يورو) بتمويل من الاتحاد الأوروبي.فيما يهدف المحور الثالث الى تحسين الوعي العام حول القضايا ذات الصلة بالمياه بكلفة ٥,٣ مليار دينار عراقي (٣,٧ يورو) بتمويل من الاتحاد الأوروبي ويذكر ان الاتحاد الأوروبي يمول هذا البرنامج بهدف تعزيز قدرات السلطات الوطنية والإقليمية لإدارة الموارد المائية، وزيادة وعي الجمهور بأن المياه أصبحت موردا نادرا.

بالإضافة إلى المساهمة المالية، فإن الحكومة تؤمن الالتزام السياسي وتوفير المساهمة العينية، بما في ذلك توفير اماكن العمل المناسبة والموظفين المساندين، وتوفير وسائل الاتصال... وقد وصلت مساهمة الاتحاد الأوروبي في تطوير العراق الى ١,٥ تريليون دينار عراقي (أكثر من مليار يورو) منذ عام ٢٠٠٣. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم العراق في السنوات القادمة.

مصرف أبو ظبي يفتتح أول فرع في العراق

□ بغداد /المدى

ذكر موقع ابوظبي ستي كايد الصادر باللغة الانكليزية أن مصرف أبو ظبي الإسلامي وهو أعلى مؤسسة مالية إسلامية قد أعلن عن توسيع حضوره الإقليمي من خلال افتتاح أول فرع له في العراق.

واضاف ان" المصرف هو أول مؤسسة مالية إماراتية تحصل على ترخيص كامل من البنك المركزي العراقي للقيام بالعمليات المصرفية وبدء عملياته في بغداد".

واوضح ان"المصرف يستعد لدعم وتوجيه الأمارات ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاستثمار في العراق ومحيطه كما يستعد أيضا لتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال تقديمه للخدمات في مجال الصناعة المصرفية".

وقال الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي طراد المحمود" لقد كان العراق على جدول أعمالنا لبعض الوقت والآن نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لبدء و جودنا هناك فالبلاد على درب العودة وقد تحسنت ظروف العمل إلى حد كبير" مضيفا" إن احتياطيات العراق النفطية الهائلة وجهود تطوير البنية التحتية والنمو السكاني يعطي فرصا كبيرة للنمو ونحن نتطلع الى لعب دور محوري في تنمية الاقتصاد في العراق.

سعر النفط يقترب من ١٠٤ دولارات

□ بغداد /المدى

ارتفعت أسعار النفط وفقا لتقرير نشرته رويترز،مدعوما بمؤشرات على تحسن قطاع الصناعات التحويلية في الصين في حين حدت بيانات ضعيفة بشأن منطقة اليورو من المكاسب.

وقال التقرير الذي اطلعت عليه المدى ان خام برنت ارتفع ٣٣ سنتا إلى ١٠٣,٥٦ دولار للبرميل بعد أن تراوح بين ١٠٢,٥٣ دولار و١٠٤,٤٩ دولار للبرميل.

وارتفع الخام الأمريكي الخفيف ٤٧ سنتا إلى ٨٨,٦١ دولار للبرميل بعدما جرى تداوله في نطاق بين ٨٧,٤٣ دولار و٨٨,٩٧ دولار للبرميل.

وهبط برنت أكثر من ثلاثة في المائة أمس الأول بعد أن قال المصرف المركزي الإسباني إن الركود في رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو تفاقم في الربع الثاني ما أثار مخاوف من احتمال أن تطلب البلاد مساعدات إنقاذ.

ويأتي هذا الارتفاع في وقت اعلنت وزارة النفط العراقية أنها ألغت تأهيل "شيفرون" الأمريكية وقررت منعها من الدخول في أي عقد معها ما لم تتراجع عن عقد نفطي وقعته الشركة الأمريكية أخيرا مع حكومة إقليم كردستان العراق خلافا لإرادة بغداد.

في غضون ذلك قال الخبير النفطي جواد البكري ان تأخير قانون الغاز وعقود استثماره يكلف العراق مليارات الدولارات سنويا مبيناً ان تأخره ينجم عن خسائر في الغاز المصاحب للنفط بـ١٣,٥ مليار دولار، اي ما يعادل تكلفة بناء ميناء الفاو الكبير، وهو مشروع استثماري كبير ينتظر تنفيذه وتخصيص الأموال له منذ سنوات ليحسن الاقتصاد العراقي.وأوضح ان "التأخير لا يخدم احدا فنحن بحاجة الى الغاز لتغذية محطات الكهرباء على الأقل.واشار الى ان هذه قضية ذات الأهمية تصب في صالح الاقتصاد الوطني العراقي يجب ان تحسم وفق المصلحة الوطنية بغض النظر عن الخلافات السياسية، فهذه المشاريع يجب ان لا تخضع للاجتهادات والمصالح المحدودة"، موضحا أن "تأخر مشروع استغلال الغاز يقع على عاتق الوزارة".داعيا الحكومة الى حسم العقد، مهما كانت أسباب التأخر، ووقف الخسائر الناجمة عن احتراق الغاز المصاحب للنفط المستخرج.

وخلص الى ان تكون هناك جهة رقابية تحاسب من تأخروا في تنفيذ هذا العقد المهم لوقف هدر الثروة العراقية، وهي يجب ان تكون جهة حكومية

بغداد تعوّض الكويت ٥٠٠ مليون دولار لتسوية مشكلة الخطوط الجوية

□ بغداد /المدى

وافقت الحكومة العراقية على دفع ٥٠٠ مليون دولار الى الكويت لتسوية مشكلة الخطوط الجوية.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان اطلعت عليه المدى ان مجلس الوزراء وافق بجلسته الاعتيادية الثانية والثلاثين على التسوية الودية الموقعة بين وزير النقل العراقي ووزير المواصلات الكويتي لحل مشكلة الخطوط الجوية العراقية والتوصية الى مجلس النواب لتخصيص مبلغ (٣٠٠) مليون دولار ضمن موازنة عام ٢٠١٢ و(٢٠٠) مليون دولار ضمن موازنة عام ٢٠١٣".وكان مستشار رئيس الوزراء قد كشف في اذار الماضي ان العراق توصل لاتفاق بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع الكويت لتسوية ديون تعود لفترة حرب الخليج كانت تمنع الخطوط الجوية العراقية من تسيير رحلات الى الغرب.وقال علي الموسوي المستشار الاعلامي للمالكي ان العراق سيدفع بمقتضى الاتفاق ٣٠٠ مليون دولار نقدا للكويت وسيستثمر ٢٠٠ مليون دولار أخرى في شركة طيران كويتية عراقية مشتركة.

وأضاف أن الكويت في المقابل ستوقف اجراءات قانونية ضد الخطوط العراقية.

وفي ٢٠١٠ حاول محامون كويتيون احتجاز طائرة تابعة للخطوط العراقية في أولى رحلاتها الى لندن منذ ما يزيد على عشرين عاما.